محاضرات المنهجية للسداسي الثاني لطلبة السنة الثانية ليسانس المجموعة الأولى

للسنة الجامعية / 2023/ 2022

د/ بوزبرة

الموضوع الأول : منهجية التعليق على نص قانوني

أولا : مفهوم التعليق على نص قانوني : التعليق على نص قانوني هو معالجة النص القانوني من جوانبه الشكلية والموضوعية وإبداء الملاحظات حوله من الناحية القانونية واستخراج الثغرات القانونية الموجودة فيه.

وللتعليق على نص أهمية بالغة خصوصا أنها تعود الطالب على قراءة وفهم النصوص القانونية بالإضافة تعويده على فهم روح القاعدة القانونية ، ومن هنا فالتعليق على النص يساهم في إثراء التشريع.

ثانيا : خطوات التعليق على نص قانوني يمر التعليق على نص قانوني بمرحلتين مرحلة تحضيرية ومرحلة تحريرية.

أ **المرحلة التحضيرية :** وهذه المرحلة تحضر الطالب للتعليق القانوني وهذا بخطوتين وهي التحليل الشكلي للمادة والتحليل الموضوعي للمادة.

1 / التحليل الشكلي : يقوم الطالب في التحليل الشكلي للنص القانوني بمايلي:

- ✓ **طبيعة النص**: هل هو نص تشريعي أو تنظيمي ...الخ؟ المادة كذا من قانون رقم كذا وكذا.
- ✓ **المصدر المادي للنص** : هل مصدره مثلا القانون الفرنسي أو الشريعة الإسلامية .

- ✓ **موقع النص**: يذكر الطالب أين تقع المادة في ذلك القانون ...المادة كذا تقع في الفرع الأول من القسم الأول وتذكر تفاصيل العناوين.
- ✓ **طبيعة قواعد النص** : هل هي قواعد آمرة أم مكملة .
- ✓ **طبيعة ألفاظ النص:** هل هي عبارة عن ألفاظ سهلة بسيطة أومعقدة .

2/ **التحليل الموضوعي** : يقوم الطالب في التحليل الموضوعي بمعالجة النص القانوني من حيث الموضوع.

حيث يقوم الطالب ب:

- ✓ تحديد فقرات النص.
- ✓ استخراج الأفكار الرئيسية
- ✓ شرح المصطلحات القانونية الجوهرية.
- ✓ استخراج المشكل القانوني .

ب/ المرحلة التحريرية : وهي التعليق بحيث يقوم الطالب باستغلال المعلومات المستخرجة في المرحلة التحضيرية واستخدامها كالآتي:

مقدمة : بحيث يعرف فيها الطالب بالمادة طبيعتها وموقعها وطبيعة قواعدها وتحديد مضمونها ليطرح الطالب المشكل القانوني.

الإجابة على المشكل تكون وفق خطة محددة يحددها الطالب حسب مضمون المادة .

العرض: يقوم الطالب بتفصيل الخطة بحيث يستعمل الطالب أسلوب التحليل والمناقشة والمقارنة بين النصوص واستخراج الثغرات القانونية الموجودة في النص سواء من حيث الصياغة أو في الموضوع.

الخاتمة: يقوم الطالب بالإجابة على المشكل القانوني وتقديم الاقتراحات اللازمة لإصلاح النص القانوني وجعله مواكبا إما للتطورات الحاصلة في المجتمع أو صالحا للتطبيق

الموضوع الثاني :

منهجية التعليق على قرار قضائي

يعتبر التعليق على قرار قضائي من الأدوات القانونية لاستخراج الأخطاء الواردة في القرارات القضائية ومراقبة مدى التطبيق السليم للنصوص القانونية من قبل القضاة، غير أنّ أي تعليق لابد أن يقوم على خطوات علمية منهجية حتى يؤدي الغرض منه.

أ: **أهداف الموضوع:**

- ✓ تعود الطالب على قراءة وفهم محتوى القرارات القضائية .
- ✓ قدرة الطالب على استخراج الوقائع الجوهرية للنزاع مرتبة ترتيبا زمنيا.
- ✓ اكتساب الطالب القدرة على التفرقة بين الإجراءات المتبعة وصولا إلى حل القرار .
- ✓ اكتساب الطالب اللغة القانونية البحتة في التعليق
- ✓ تمكين الطالب من التعليق على قرار قضاة الموضوع أو القانون وذلك باستعمال المبادئ القانونية وربط المبادئ القانونية بالوقائع ربطا قانونيا .

ب: المفردات : قرار قضائي ، مشكل قانوني ، ادعاءات ، إجراءات ، وقائع ، قضاة قانون ، قضاة موضوع.

ج: منهجية التعليق على القرار القضائي :

كلّ نزاع يعرض على الجهات القضائية يتعلق بمسألة معينة،إذن كلّ حكم أو قرار يصدر من جهة قضائية يؤدّي إلى تحليل مسألة قانونية .إذن التعليق على حكم أو قرار قضائي هو: مناقشة أو تحليل تطبيقي لمسألة قانونية نظرية.

و التالي فإن منهجية التعليق على قرار أو حكم قضائي هي دراسة نظرية و تطبيقية في آن واحد لمسألة قانونية معينة، إذ أن القرار أو الحكم القضائي هو عبارة عن بناء منطقي، فجوهر عمل القاضي يتمثل في إجراء قياس منطقي بين مضمون القاعدة القانونية التي تحكم النزاع، وبين العناصر الواقعية

لهذا النزاع، و هو ما يفضي إلى نتيجة معينة، هي الحكم الذي يتمّ صياغته في منطوق الحكم.

من ثمّ فإن المطلوب من الباحث أثناء التعليق على القرار، ليس العمل على إيجاد حلّ للمشكل القانوني باعتبار أن القضاء قد بث فيه، و لكنه مناسبة للتأمل و محاولة لفهم الإتجاه الذي ذهب إليه القضاء، هذا من ناحية و من ناحية أخرى فالمطلوب هو التعليق على قرار لا دراسة قرار بشكل يتجاهل كليا موضوع الدعوى المعروضة، لذلك لا يجوز الغوص في بحث نظري للموضوع الذي تناوله ذلك القرار. فليس المطلوب هو بحث قانوني في موضوع معين، و إنما التعليق على قرار يتناول مسألة قانونية معينة.

و لكي يكون التعليق على قرار سليما، يجب أن يكون الباحث "المعِلّق" ملمّا أساسا بالنصوص القانونية التي تحكم النزاع، و أيضا بالفقه القانوني الذي تعرّض للمسألة، و كذا بالإجتهاد الذي تناول هذه المسألة.

إن أول ما يتطلبه التعليق هو قراءة القرار أو الحكم عدة مرات دون تدوين أيّ شيء، و يجب دراسة كلّ كلمة وردت في القرار لأنه من الصعب التعليق على قرار غير مفهوم ، لأن المهمة سوف تكون معالجة العناصر و الجهات المختلفة للقرار موضوع التعليق في الشكل و الأساس

وَوِفق منهجية مسبقا لحالات التعليق، فلا يترك من القرار ناحية عالجها إلاّ و يقتضي التعرّض لها في التعليق بإعطاء حكم تقييمي للقرار ككلّ، و في كافة النقاط القانونية عالجها.

د: خطوات التعليق على قرار قضائي :

يتطلب التعليق على قرار قضائي مرحلتين: المرحلة التحضيرية و المرحلة التحريرية.

1-المرحلة التحضيرية:

سميت بالمرحلة التحضيرية لأنها تحضر الطالب لمرحلة التعليق الفعلي بحيث يعتمد عليها الطالب في التعليق عن طريق استخراج العناصر الأساسية للقرار القضائي.

تحديد الجهة القضائية المختصة : وذلك بتحديد الجهة القضائية المصدرة للقرار القضائي وتحديدها تحديدا دقيقا الغرفة بالمجلس القضائي إذا كان قرارا صادرا عن المجلس أما إذا كان القرار صادر عن المحكمة العليا وتحديد أطراف النزاع المدعي والمدعى عليه أو الطاعن والمطعون ضده وادعاءاتهم وتبيان الإجراءات المتبعة : بحيث يقوم الطالب باستخراج كل الإجراءات المتبعة لغاية النطق بالقرار وصولا إلى المشكل القانوني المطروح الذي يعتمد عليه الطالب في التعليق.

في هذه المرحلة يستخرج الطالب من القرار قائمة، وصولا إلى الحكم أو القرار الذي توصل إليه. و تحتوي هذه القائمة بالترتيب على:

1-الوقائع:

مثال أدت المشاكل المتكاثرة بين الزوجين أ وب إلى رفع أ دعوى طلاق بحيث حكم القاضي بإسناد الحضانة للأب وهو معروف بسوء أخلاقه وقد تعرضت الزوجة للضرب في الكثير من المرات.

هنا واقعة الضرب غير مهمة وإنما يجب ترتيب وقائع الطلاق والآثار المترتبة عنه.

و إن كان يجب عدم تجاهل –عند القراءة المتأنّية- أيّ واقعة لأنه في عمليّة فرز الوقائع، قد يقع المعلّق على واقعة قد تكون جوهرية، و من شأنها أن تؤثر في الحلّ الذي وضعه القاضي إيجابا أو سلبا.

لابدّ من استخراج الوقائع متسلسلة تسلسلا زمنيّا حسب وقوعها، و مرتبة في شكل نقاط.

الإبتعاد عن افتراض وقائع لم تذكر في القرار.

2- **الإجراءات:** هي مختلف المراحل القضائية التي مرّ بها النزاع عبر درجات التقاضي إلى غاية صدور القرار محلّ التعليق. فإذا كان التعليق يتناول قرارا صادرا عن مجلس قضائي، يجب الإشارة إلى الحكم الصادر عن المحكمة الإبتدائية ، و الذي كان موضوعا للطعن بالإستئناف أمام المجلس القضائي، و إذا كان القرار موضوع التعليق صادرا عن المحكمة العليا، يصبح جوهريا إبراز مراحل عرض النزاع على المحكمة و المجلس القضائي.

لكن و بفرض أن محلّ التعليق هو حكم محكمة ، فقد تكون لبعض المراحل الإجرائية في الدعوى أهميتها .

3- **الإدّعاءات**: و هي مزاعم و طلبات أطراف النزاع التي استندوا عليها للمطالبة بحقوقهم.

يجب أن تكون الإدّعاءات مرتّبة، مع شرح الأسانيد القانونية، أي ذكر النص القانوني الذي اعتمدوا عليه، ولا يجوز الإكتفاء بذكر خطأ في تطبيق القانون أو "مخالفة القانون".

فالأصل أن أي حكم أو قرار يعتمد في تقريره على الإدّعاءات، كما أن التعليق يعتمد عليها وذلك بتكييفها و تحديد الأحكام القانونية التي تطبق عليها، أي أن الأحكام و القرارات لابدّ أن تستند إلى ادّعاءات الخصوم و الإدّعاءات يمكن التعرف عليها من خلال عبارات "عن الوجه الأوّل"، أو استنباطها من عبارات **"حيث يؤخذ على القرار"، "حيث يعاب على القرار"**حيث **ينعى على القرار"**

4-المشكل القانوني: و هو السؤال الذي يتبادر إلى ذهن القاضي عند الفصل في النزاع، لأنّ تضارب الإدّعاءات يثير مشكلا قانونيّا يقوم القاضي بحلّه في أواخر حيثيات القرار، قبل وضعه في منطوق الحكم أو القرار القضائي.

إذن المشكل القانوني لا يظهر في القرار و إنّما يستنبط من الإدّعاءات والوقائع المعروضة و من الحلّ القانوني الذي توصّل إليه القاضي.

ومن شروط طرح المشكل القانوني:

–لابدّ أن يطرح في شكل سؤال أو عدّة أسئلة، أي سؤال رئيسي و أسئلة فرعية.

–أن يطرح بأسلوب قانوني، فعوض هل يحق ل "أ" أن يبيع عقاره عرفيّا؟ يطرح السؤال : هل الرسمية ركن في انعقاد البيع العقاري؟

–إعادة طرح الإشكال طرحا تطبيقيّا: فمثلا الطرح النظري هو هل التدليس عيب في العقد، و الطرح التطبيقي هل تعتبر المعلومات الخاطئة التي أدلى بها "أ" ل "ب" بخصوص جودة المبيع حيلة تدليسّية تؤدّي إلى قابليّة العقد للإبطال؟

–أن يكون المشكل القانوني منبثقا من الوقائع والادعاءات المطروحة : فعلى المعلّق أن يبحث عن المشكل القانوني الذي يوصله إلى حلّ النزاع أمّا المسائل التي لم يتنازع عليها الأطراف، فلا تطرح كمشكل قانونيّ.

فمثلا إذا تبين من وقائع القرار أنّه تمّ عقد بيع عقار عرفيّا ، ثمّ وقع نزاع حول صحّة العقد ، فلا داعي للتساؤل: هل البيع الذي تمّ بين "أ" و "ب" هو عقد عرفي لأنّ هذا ثابت من الوقائع و لا إشكال فيه.

–يجب طرح المشكل القانوني بطريقة بحيث أنه كلما أصاب الطالب في طرحه للمشكل القانوني كلما كان تعليقه ذا معنى ومجديا .

إذن المرحلة التحضيرية هي عبارة عن عمل وصفي من قبل المعلّق و عليه أن يتوخّى الدّقة على اعتبار أنّ تحليلاته اللاّحقة، سوف تنبني على ما استخلصه في هذه المرحلة.

2- المرحلة التحريرية:

تقتضي هذه المرحلة وضع خطّة لدراسة المسألة القانونية و الإجابة على المشكل القانوني الذي يطرحه القرار ثمّ مناقشتها .

وتكون في شكل خطة ممنهجة بحيث يكون التعليق مبني إجمالا على مقدمة وعرض وخاتمة

أ بالنسبة **للمقدمة** : حيث يقوم الطالب بتعريف للقرار محل التعليق قرار رقم ..... صادر عن يحدد الطالب الجهة القضائية الصادرعنها وتاريخ صدوره ويوضح فيه أطراف النزاع وملخص عن ادعاءاتهم ومنه يطرح المشكل القانوني المطروح والذي يجب أن يكون منبثقا من وقائع الدعوى ومن ادعاءات الأطراف .

الإجابة على المشكل القانوني تكون وفق خطة منهجية :

المبحث الأول : يتناول فيه الطالب الجانب النظري للموضوع ويبرز أحكامه

المبحث الثاني : يتناول فيه الطالب مناقشة قرار القضاة

بحيث يناقش قرار قضاة الموضوع انطلاقا من الحكم الذي قضى به قضاة الموضوع والأساس القانوني الذي اعتمد عليه قضاة الموضوع ، هنا يقوم الباحث بإسقاط ماتم دراسته في الجانب النظري على المناقشة وينطلق من ادعاءات الأطراف ويبين رأي القانون في ذلك مع التأسيس القانوني.

أما بالنسبة لقضاة القانون وهم قضاة المحكمة العليا نقوم باستعراض رأيهم وحججهم والأساس القانوني المعتمد عليه.

ويقوم الباحث بإسقاط الجانب النظري على الحجج والأسانيد الذي اعتمد عليها القضاة والتعليق يكون بالاعتماد على رأي الفقهاء و النصوص القانونية .

الخاتمة : إجابة على المشكل القانوني المطروح وتبيان إن كان القضاة طبقوا صحيح القانون أو جانبهم الصواب في قرارهم.

موضوع الأسبوع الثالث والرابع

الاستشارة القانونية

أ تعريف : اكتشاف رأي القانون بصدد مسألة معينة قد تكون محل نزاع أو لا بحيث يقوم طالب الاستشارة بمعرفة حكم القانون في المسألة المطروحة ويقوم المستشار ببيان الرأي القانوني مع بيان النصوص القانونية.

ب: خصائص الاستشارة القانونية :

على المستشار القانوني تقديم الرأي القانوني بشكل مجرد ومن هنا تقتضي الاستشارة القانونية الحياد والموضوعية والتعليل القانوني .

- ✓ **الحياد** : فالمستشار القانوني ملزم بتقديم رأيه بحياد تام مجرد من أي عواطف.
- ✓ **الموضوعية** : بحيث يتعامل المستشار القانوني بكل موضوعية وشفافية مع الوقائع المعروضة بإعمال النصوص القانونية.
- ✓ **التعليل القانوني** : لأن طالب الأستشارة غرضه من اللجوء إلى المستشار القانوني هو استظهار رأي القانون بشأن المسألة أو المسائل المطروحة بحيث يقدم المستشار رأي قانوني سليم .

ج :أنواع الاستشارة القانونية: تتنوع الاستشارة القانونية بين استشارة حيادية استشارة موجهة .

1: الاستشارة الحيادية : حيث يقوم المستشار بتقديم رأي قانوني عام حول موضوع الاستشارة دون تعمق .

2:الاستشارة الموجهة : هنا تكون الاستشارة أكثر عمقا بحيث يكون هناك نزاع قائم أو محتمل بحيث تكون الاستشارة أكثر عمقا ، بحيث لا يكتفي المستشار بتنوير طالب الاستشارة بل يتعمق في رأي القانون والحل لترجيح الكفة لصالحه .

د: خطوات الاستشارة القانونية

تقوم الاستشارة القانونية على خطوات وهي :

- ✓ **استخراج الوقائع** : بحيث يستخرج الطالب الوقائع الجوهرية في النزاع .
- ✓ **استخراج الإجراءات** : وهي المراحل الإدارية والقضائية التي يمر بها النزاع حسب التسلسل الزمني.
- ✓ **المشكل القانوني** : يترجم الطالب مجموع الوقائع في شكل سؤال قانوني يستوجب الحل.

- ✓ **الحل** : إعطاء الحل القانوني وذلك عن طريق التعليل القانوني والتأسيس القانوني كذلك .
- ✓ **الحوصلة :** وهنا يقوم الطالب بعملية اسقاط المبادئ القانونية على الوقائع المطروحة وإستنتاج الحل الأمثل القانوني مع التأسيس.

مثال تطبيقي: لجأت إليك ف بصفتك مستشارا قانونيا بحيث تتعرض للضرب يوميا من قبل زوجها وأصبح العيش معه لا يطاق علما أنها أم لثلاث أطفال .

بصفتك مستشارا قانونيا ماهي الحلول التي يمكن للزوجة اتباعها ؟

<u>الموضوع : المذكرة الإستخلاصية:</u>

يقصد بالمذكرة الاستخلاصية مجموعة وثائق تتناول موضوع معين وتختلف طبيعة هذه الوثائق فقد تكون: نص تشريعي : أي مجموعة من المواد القانونية أو نص فقهي : مقتطف من كتاب قانوني معين أو نص من جريدة معينة، قرار قضائي، أو تعليق على قرار معين بحيث تكون هذه الوثائق مرتبطة و تدور حول فكرة معينة أو مجموع أفكار، قد تكون متفقة وقد تكون متناقضة.

والمطلوب من الطالب تلخيص هذه الوثائق التي تكون طويلة في غالب الأحيان فيما لا يزيد عن أربع صفحات، و التلخيص لا يكون لكل وثيقة على حدى، بل يجب استخلاص الفكرة العامة الذي تدور حوله الوثائق، والتمكن من تحرير خطة تعالج الموضوع، والإستعانة أثناء التحليل بالوثائق.

ويجب أن يتفادى الطالب الخروج عن الموضوع خصوصا إذا علمنا أن الوثائق طويلة غيرأنه يجب التأكد من أن الحل موجود في الوثائق ذاتها و عدم معرفة الموضوع مسبقا قد يفيد الطالب اكثر لأنه يساعد على أن يأخذ فكرة حيادية عن الموضوع ثم أنه لا يطلب رأيك الشخصي في الموضوع بل يجب الاكتفاء بتحليل وجهات النظر و الاتجاهات الفكرية الموجودة في الوثائق المقدمة وبالتالي من جهة فالمذكرة الاستخلاصية تكمن صعوبتها من

حيث كثرة المادة الموجودة أمام الطالب غير أنه إذا ركز الطالب وأحسن استخراج الفكرة الجوهرية أو الأفكار التي يدور حولها الموضوع حتى وإن لم يكن رصيد معرفي مسبق حول الموضوع المهم يحسن صياغة خطة بحيث يقوم بتحليل الموضوع استنادا للوثائق الموجودة أمامه وحتى بالنسبة للرأي الشخصي فالطالب غير ملزم بإبدائه.

مراحل إعداد وتحرير مذكرة استخلاصية:

أ - مرحلة تحليل الوثائق ودراستها:

تتطلب هذه المرحلة من الطالب أن يعالج المسالة بطريقة منهجية

أ - مرحلة تحليل الوثائق ودراستها:

تتطلب هذه المرحلة من الطالب أن يعالج المسالة بطريقة منهجية جيدة وذلك باتباع ما يلي:

_ أخذ نظرة سريعة على الوثائق الي يتالف منها الملف عادة ما يذكر في الصفحة الاولى قائمة الوثائق المرفقة .

_ الشروع في قراءة الوثائق مع إتباع بكل بساطة الترتيب الذي سلم في الملف غير أنه في بعض الحالات من الافضل ان يقوم الطالب بترتيب الوثائق حسب طبيعتها (نصوص قانونية , أراء فقهية أو اجتهاد قضائي).

_ خلال القراءة يركز الطالب على فهم كل وثيقة ويحاول الاحتفاظ في ذهنه بالمعلومات التي يرى أنها اكثر ملاءمة للمسالة المعروضة و تسجيل الافكار العامة الهامة التي تحتويها الوثيقة في المسودة قصد تسهيل اعداد المذكرة.

_يحاول الطالب أن يستخرج الخطة .

_عند نهاية قراءة الوثائق وتحليلها يتعين على الطالب أن يقوم بترتيبها إذ يمكن من خلال ذلك التعرف مثلا على تطور الإجتهاد القضائي مع مراعاة إمكانية تكامل الوثائق أو تعارضها حسب محتواها وهو ما يؤدي إلى إستخلاص الخطوط العريضة للملف و الشروع بعد ذلك في إعداد الخطة المناسبة وتحرير المذكرة.

ب - مرحلة تحرير المذكرة الاستخلاصية

عند تحرير المذكرة الاستخلاصية يجب تحديد الخطة ولا تعتمد الخطة على الافكار الشخصية للطالب وإنما على تبسيط ما احتوته الوثائق المختلفة وتهدف الخطة عموما في .المذكرة الإستخلاصية الى تقديم كامل وواضح وموضوعي لمحتوى الملف.

وعند تحرير المذكرة وحتى يتمكن القارىء من الرجوع للوثيقة التي اعتمد عليها يجب عليه أن يحدد الطالب رقم الصفحات من الوثيقة كذا كما يجب عند تحريره للمذكرة عدم الاعتماد على النقل الحرفي للجمل وفقراتها وإنما على الافكار الرئيسية التي تحتويه.

بحيث تعتمد المذكرة الاستخلاصية أساسا على قدرة الطالب في الاستخلاص والاستدلال وتوظيف معلوماته دون الادلاء برأيه الشخصي او معلومات مضافة من عنده ولو بصفة ضمنية.

وفي الأخير ما يمكن قوله أن تحرير مذكرة استخلاصية لا يختلف كثيرا عن إعداد مقالة علمية من حيث عناصرها مقدمة وعرض وخاتمة يقوم كل هذا على خطة منهجية أساسها الفهم الجيد للوثائق المعروضة

بحيث يعرض الطالب الفكرة الجوهرية والمشتركة بين الوثائق ويحللها اعتمادا على نفس الوثائق يعني أنه لا حاجة للطالب للمعارف المسبقة ولكن الشيء المهم هو تمكن الباحث من تحديد الفكرة المشتركة بين الوثائق بحيث يعرض موقفها حتى ولو كان هناك تعارض فيما بينها.

الموضوع الثاني : تحرير مقال علمي

تعرف المقالات العلمية هي ما يصدر عن الباحثين من أبحاث ويتم نشرها في المجلات العلمية سواء كانت محكّمة أو غير محكّمة كما يمكن أن ينشر في جرائد يومية أو أسبوعية.

أولا : أهمية المقال العلمي: يكتسي المقال العلمي أهمية قصوى تتمثل في :

- ✓ يساهم في تطور وترقية الجامعات بحيث أن ترتيب الجامعات في العالم يقاس بمدى جودة المقالات العلمية التي تصدر عنها.
- ✓ يساهم في جودة البحث العلمي .
- ✓ يساهم في حل المشكلات العلمية التي تواجه المجتمع عموما.
- ✓ تزيد من رصيد الباحث العلمي .
- ✓ تساعد في ترقية الباحثين والأساتذة الجامعيين بل تعتبر من بين أحد المعايير للترقية والمناقشات خصوصا بالنسبة لطلبة الدكتوراه من أجل مناقشاتهم وبالنسبة للدكاترة من أجل تأهيلهم أو حصولهم على درجة أستاذ.
- ✓ تعتبر المقالات العلمية مرجعا مهما جدا للأبحاث العلمية خصوصا لما يتناول صاحب المقال الموضوع بدقة وموضوعية ويكون مستجيبا للقواعد والضوابط العلمية في تحرير مقال.

ثانيا : شروط تحرير مقال علمي

أولا حتى يكون المقال علميا يجب أن يستجيب لمجموعة من الشروط الموضوعية والشكلية.

بالنسبة للشروط الموضوعية يجب أن يتسم الموضوع بالحداثة والجدة وأن يكون حلا لمعضلات تواجه الباحثين بحيث تصب معظم الشروط الموضوعية في هذا الباب ويلتزم الباحث عند معالجته للموضوع بالموضوعية والنزاهة والأمانة .

أما بالنسبة للشروط الشكلية هناك شروط شكلية يلتزم بها الباحث أصلا عند تحرير أي عمل علمي وهي ضرورة نسب الأفكار والمعلومات إلى أصحابها الأصليين وضرورة توثيق المصادر والمراجع المعتمدة في تحرير البحث .

أن يلتزم الباحث بالمنهجية في التحرير من ضرورة وجود خطة متوازنة ومقدمة وعرض وخاتمة وأن يقدم الباحث ملخصا لمقاله في بضعة أسطر بالعربية وبلغة أجنبية أخرى.

كما يجب على الباحث عند التحرير تفدي الإسهاب والإطناب والأساليب الإنشائية بل لابد أن يحترم القواعد اللغوية والاملائية في التحرير كما أن يجب أن يتفادى الأخطاء الإملائية واللغوية قدر الإمكان بحيث أن سلامة اللغة معيار من معايير جودة المقال.

هذا إجمالا ويجب التنويه أن لكل مجلة شروط نشر خاصة بها وهذا من الناحية الشكلية من حيث نوع الخط وحجمه والهوامش وكيفية كتابتها والقالب الذي يجب أن يتقيد به الباحث تحت طائلة عدم القبول الشكلي للمقال .

عمل شخصي :

ارجع إلى رابط كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة جيجل واقر على موقع مجلة كلية الحقوق أبحاث قانونية وسياسية واطلع على شروط النشر فيها وباعتماد تلك الشروط والشروط السابقة الذكر اختر موضوع مقال وحرره.